# معاهدة مكة عام ١٩٢٦ وأثرها في السياسة الخارجية السعودية تجاه عسير

م.م. محمد هاشم خويطر
الجامعة المستنصرية- كلية التربية

**المقدمة :**

حظيت منطقة شبه الجزيرة العربية باهتمام الدول الكبرى في الشرق الأوسط أبان الحرب العالمية الأولى ، لكونها عقدة الاتصالات البرية والبحرية والجوية بين أوربا والشرق الأقصى ، فضلاً عن التنافس الدولي في جنوبها الغربي للسيطرة على الساحل المطل على البحر الأحمر .

لقد اتجهت الدراسات التاريخية المعاصرة إلى دراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية باعتماد منهج الكشف عن الوثائق البريطانية والعثمانية ومحاولة الوصول إلى تحليلات واستنتاجات تاريخية لكشف حقيقة الأحداث السياسية الماضية ، وركزت هذه الدراسات على دور آل سعود في نجد والحجاز في تركيب الأحداث القائمة ومدى علاقتهم بالقوى المحيطة بهم ، دون الولوج إلى دراسة الجذور الحقيقية للازمات أو العلاقات بين آل سعود والقوى المحلية في الساحلين الغربي والشرقي لشبه الجزيرة العربية ، فحاولنا في هذا البحث دراسة تلك العلاقات على أساس البدايات الأولى في مفتتح القرن العشرين بعد التغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم المعاصر في نهاية الحرب العالمية الأولى التي ألحقت بالعرب ويلات التجزئة والتفريق في سايكس بيكو وسواها ، وجاءت معاهدة مكة في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٦ لتعزيز مكامن الفرقة التي زرعتها الهيمنة البريطانية في المنطقة العربية ، وتأزم العلاقات اليمنية – السعودية في العقود اللاحقة من القرن الحالي وإلى الوقت الحاضر .

## الموقع الجيوبوليكي للبحر الأحمر

يتمتع البحر الأحمر بمكانة إستراتيجية متميزة سياسياً / عسكرياً / اقتصادياً ، فهو قناة الاتصال بين المحيطين الأطلسي والهندي عبر البحر المتوسط والمشرف على الخليج العربي والبحر المتوسط والمتحكم باليمن والسعودية والصومال واريتريا وجيبوتي والسودان ، وتبلغ مساحته نحو ٤٠٨,٤٨٠ كلم وعمقه ٤٩١ متر ويقع بين خطي عرض ١٠,٣٠ شمالاً وخطي طول ٢٥,٥٥ شرقاً ويتصل بقناة السويس من الشمال ، ومضيق باب المندب من الجنوب ويضم على

جانبه عدة جزر هي فرسان في عسير ، وسواكرة في السودان ، وباضع في اليمن ، وقمران في اليمن ، ودهلك في اريتريا [١] .

وتمثل عسير في جنوب ساحل البحر الأحمر نقطة الاتقاء بين الحجاز شمالاً واليمن جنوباً ونجد شؤرقاً والبحر الأحمر غرباً [٢] . ولعسير حدود طويلة نسبياً تمتد من اليمن شمالاً وتمر بزهران – شرمان – وادي رانية – وجنوباً من الحديدة – والمخا – راذح – داعة –سمحار الشام – حمدان – صعرة – حاشدة – تكبير وتنهي بوادي الفرع ثم وصله ، وشرقاً تبدأ من الاواسر – ما عقيلان – بيشة ، وغرباً على طول الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر هي الجزء المقابل لعسير [٣] .

وتقيم عسير من الناحية الطبيعية إلى قسمين هما : تهامة وتشمل القنفذة – محايد – رجال المع – جيزان – الحديدة – المخا – والسراة التي تضم أبها – قحطان – شهران – يسام – سعدة – بني شهر – غامد – زهران– بيشة [٤] .

وهكذا استأثرت عسير بموقع الجيوبوتيكي ، وأهمية إستراتيجية عززها التنوع في الموارد المائية والمحاصيل الزراعية ، فانتشرت زراعة القمح والشعير والاذرة والدخن والبن والفواكه وغيرها ، واضفا عليها وجود الموانئ التجارية / البحرية أهمية جديدة كالحديدة والقنفذة وسواها ، فتكاملت المقومات السياسية / إستراتيجية / الاقتصادية في عسير لتجعل منها مقاطعة تحظى بأطماع القوى المنافسة إقليمياً في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية [٥] .

## الظروف المؤيدة لعقد معاهدة ١٩٢٦ :

ارتبط تاريخ اليمن الحديث والمعاصر بعلاقتها بثلاث قوى هي : الدولة العثمانية وألمانية وايطاليا ، وأثرت على الواقع السياسي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعسكري لليمن بشكل أو بآخر .

وتاريخ اليمن الحديث يرتبط بالاحتلال العثماني بعسير عام ١٥١٧ في عهد سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠) عندما سيطروا على اليمن بحجة الدفاع عن البحر الأحمر والحدود الجنوبية للوجود العثماني في البلاد العربية ، والوقوف امام الخطر البرتغالي في الخليج العربي مستغلين ضعف بنية الحكم المملوكي في اليمن، وهكذا سيطروا عام ١٥٣٨ على اليمن باتساع الدولة العثمانية في عهد سليمان القانوني (١٥٢٠– ١٥٦٦) بعد أن دخلوا بغداد عام ١٥٣٤ ، وسعرا من خلال اليمن للتحكم بقنوات المواصلات بين السويس وباب المندب عبر البحر الأحمر[٦] .

ولكن العثمانيين لم يسيطروا مباشرة على اليمن عام ١٨٧٢ واستمروا إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ ، وطبقوا قانون الولايات العثماني على الأقطار العربية ، فقسموا اليمن إلى أربعة ولايات رئيسية هي : صنعاء – الحديدة – عسير – تعز[٧] . ومارسوا أدارة عسير مباشرة من خلال المتصرف العثماني هناك فحكم رديف باشا باسم "متصرفية عسير" التابعة لولاية اليمن بين (١٨٧٢– ١٩١٠) حتى تمكن الادراسة* . من بسط نفوذهم عليها وانتزاع اعتراف عثماني بحكمهم قائمقامية جبيا وايا عريش أيضاً ، في ظل الضعف والانحلال السياسي الذي عانت منه الدولة العثمانية في عهد الاتحادين (١٩٠٩– ١٩١٨) الذين تغافلوا عن تصرفات الادارسة ، وأوعزوا للوالي محي الدين باشا الرحيل بحراً عن عسير وتسليمها إلى أهلها ، فسارع علي بن محمد بن احمد الإدريسي بالدخول على جانب بريطانيا في بداية الحرب العالمية الأولى بعقد معاهدة جيزان في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ أعلن فيها وقوف الادراسة على جانب بريطانيا ضد العثمانيين ، وتعهدة له الحكومة البريطانية بتقديم الحماية الكافية ضد أي تهديد خارجي لبلاده، ومنحه أسلحة وذخائر وأموال شريطة عدم دخوله في علاقات سياسية مع أية قوى أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية ثم تجددت المعاهدة بين الطرفين في كانون الثاني ١٩١٧ وقدمة له بريطانيا ميناء الحديدة الذي انتزعته من اليمن، فضلاً عن مكافئة شهرية قدرها ٥٠٠٠ جنيه إسترليني [٨] .

لكي نتبين ماهية الدوافع والمسوغات على عقد معاهدة مكة عام ١٩٢٦ سنعرض خريطة التحالفات السياسية في شبه الجزيرة العربية خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى وما بعدها ففي نجد استطاع عبد العزيز آل سعود (١٨٨٠– ١٩٥٣) أن يثبت حكمه بدعم من بريطانيا بعد عقدها معاهدة دارين – العقير – في ٢٦/كانون الأول/١٩١٥ التي اعترفت بموجبها بريطانيا أن ابن اسعود صاحب الزعامة على نجد والحساء والقطيف وملحقاتها ، وتعهدت حمايتهم ومن الاخطار الخارجية ودعمه تسليحاً وتميلاً للوقوف أمام الوجود العثماني في المنطقة ، وفي الحجاز تمكن الشريف حسين بن علي (١٨٨٠ – ١٩٣٠) من اعلان الثورة العربية الكبرى في ١٠ حزيران ١٩١٦ ضد العثمانيين في الحجاز بعد أن تعهدت بريطانيا بمنح استقلال البلاد العربي تحت الزعامة الهاشمية بموجب مراسلات حسين – مكماهون أما عسير فقد ذكرنا أنفاً إعلان الإدريسي ووقفه كأول زعيم عربي إلى جانب بريطانيا في الحرب ضد الدولة العثمانية أما اليمن فوقف الأمام يحيى حميد الدين ١٩٠٤– ١٩٤٨ ضد مسألة الدخول باتون الحرب المشتعلة واستطاع التخلص

من الحكم العثماني على بلاده ، ورفض الإغراءات البريطانية ضد الوقوف معها في الحرب وفضل الحياد فيها[٩].

وقد انعكست هذه المواقف المتباينة للاطراف المعنية بمسألة عسير على تقرير مصير هذه المقاطعة في المستقبل ، فمن جانب من هناك مطالبة يمنية بعودة المقاطعة إلى الأراضي اليمنية الأم ، ومن جانب أخر دعوة ادريسية بالإبقاء عليها ضمن حدود الإمارة حديثة النشأة ، وزاد من الأمر سوء دعم القوى المحلية والدولية لهذا الطرف أو ذاك ، وهي أمارة نجد ومملكة الحجاز ، وبريطانيا وايطاليا ، فظهر حلفين رئيسين هما : الحلف الأول : (بريطانيا – نجد – الاكدارسة – عسير) والحلف الثاني : (ايطاليا – مملكة الحجاز – اليمن) وتحولة منطقة الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية إلى ساحة مواجهات بين هذين الحلفين وصراعات عربية – عربية عكست الواقع الذي عانى منه الوطن العربي في القرن العشرين .

هذا على صعيد التحالفات الإقليمية ، أما في جوهر الصراع اليمني – الإدريسي فثمة عوامل جعلت الادارسة يتمنون خط المحالفة السياسية مع آل سعود.

فقد نقل أمين الفريحاني الرحالة اللبناني خلال زيارته للمنطقة حينذاك انطباعاته عن حقيقة الخلال اليمني – الإدريسي والمتمثلة بالخلاف والتباين المذهبي بين الفريقين وضعف القوى العسكرية اليمنية بنظر الادراسة أذا ما قورنت بالسعوديين والهاشميين والدعم البريطاني المتزايد للادارسة للانفصال عن اليمن مكافئة لهم على موقفهم الايجابي في الحرب العالمية الأولى [١٠] .

وإلى جانب ذلك فأن الحكومة البريطانية لم تستحسن موقف اليمن الحيادي في الحرب فضلاً عن دخولها في معاهدة صداقة وتحالف مع ايطاليا المنافسة الريسي للانكليز في هذه المنطقة مما أثر على العلاقات اليمنية – الادريسية ، واليمنية – السعودية في السنوات اللاحقة بعد نهاية الحرب .

فبدأت جسور العلاقة الحميمة تمتد بين آل سعود والادراسة ، وأرسل في عام ١٩١٩ الزعيم الادريسي رسالة تأييد إلى ابن سعود في انتصاره في معركة تربة ضد الهاشميين [١١] .

وحدث انعطاف خطير في عام ١٩٢٠ حينما بعثت قبائل عسير بشكاوي إلى أبن سعود من جور ظلم آل عائض ، وبالفعل توسط ابن سعود بينهما ، إلا أن آل عائض رفضوا ذلك وعدوه تدخلاً في شؤون عسير الداخلية ، فأمر ابن سعود بارسال جيش تحت أمرة محمد بن عبد الرحمن بن جلوى إلى عسير وجرت معركة جحلة بين الطرفين ، وانتصر آل سعود ودخل بان جلوى عسير وأناب عنه وكيله ثم عاد إلى بلاده ، فخرج آل عائض على وكيله وجهز أبن سعود نجله فيصل

ابن عبد العزيز لمهاجمة عسير بجيش استطاع احتلال أبها ، هرب إلى عائض إلى الحجاز واحتموا بالشريف حسين الذي امدهم بالأسلحة والأموال للعودة إلى عسير ، ولكنهم خابوا في مسعاهم والتجئ آل عائض إلى الرياض تحت حماية آل سعود [١٢] .

وبدأ ثورة آل عائض في عسير دخل الادراسة في ٣٠ آب ١٩٢٠ في معاهدة آل سعود للاخوة والصداقة ، تم فيها تقسيم الاشراف على قبائل عسير بين الطرفين لضمان استقرار الامارة تحت حكم الادراسة [١٣] .

ولعد ثلاثة سنوات توفي الزعيم الادريسي محمد علي في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٣ خلفه نجله السيد علي الذي امتاز بضعف شخصيته ، وعدم قدرته على حكم أمارة الادارسة ، فانتهز الامام يحيى الفرصة لاسيما مع تصاعد المشكلات الداخلية في عسير ضد الادراسة وانشغال ابن اسعود في حربه مع الشريف حسين بن علي في الحجاز واستولى الامام على ميناء الحديدة ثم صديا وجيزان وباجل واللحسية وميدا [١٤] وتحول القتال إلى تهامة مع استعدادات مكثفة لمواجهة حاسمة شمال عسير [١٥] . ورفض الامام عرض الريحاني بالإبقاء على أمارة الإدارية كقوى محلية ضعيفة بدلاً من القضاء عليها ، وانهيار الحاجز الفاصل بين آل سعود واليمن [١٦].

وتدخلت بريطانيا وايطاليا في الازمة لمصالحهما الإستراتيجية في المنطقة حيث شعرت الحكومة البريطانية من الخشية من انتصار اليمنيين على الادارسة ودخولها منافسة المصالح البريطانية في عسير ومحمية عدن ، والدعم الايطالي لليمن والأموال الذي يثبت المصالح الايطالية في هذه المنطقة الحيوية ، وفي هذا الاثناء تقدم علي الادريسي بطلب على بريطانيا لمساعدة على أساس صيغة معاهدتي ١٩١٥ ، ١٩١٧ ، ولكنهما تعذرت أن المعاهدتين تؤكدان على دعمه ضد أية قوى اجنبية تهدد كيانه ، وأن صراعه مع الامامية في اليمن شأن عربي داخلي بين قطرين عربياً ، واشتدت الضائقة على الزعيم الادريسي إلى أن ثار عليه أهل عسير وعزلوه لضعفه ونصبوا بدلاً عنه عمه الحسن الادريسي الذي طلب من بريطانيا دعمه ضد اليمن وكررت موقفها المعلن سابقاً ، مما دعاه إلى طلب عون آل سعود لإيقاف المد اليمني الطموح ، واجبرته على ذلك بعض العوامل هي :

١- تقدم الامام يحيى السريع على ساحل عسير وتهديده لكيان امارة الادارسة .

٢- خذلان بريطانيا له ورفضها تقديم العون والمساعدة ضد الامام يحيى .

٣- الموقف الجديد الذي اصبح يتمتع به آل سعود بعد استيلائهم على نجد عام ١٩٠٢ والحسا ١٩١٣ وحائل ١٩٢١ والحجاز ١٩٢٥ ، وكقوة قادرة على الوقوف أمام اليمن ، كان ذلك

مسوغاً مقولاً للادريسي في طلي مناصرة آل سعود دون رد فعل عنيف من لدن سكان عسير اتجاه هذه الخطوة [١٧] .

فبعث الادريسي وفداً في شباط ١٩٢٦ على مكة برئاسة محمد بن هادي النعيمي قدم الطاعة والولاء للسعوديين ، وطلب المساندة ضد الامام يحيى ونجدة امارة الادارسة فاعتذر ابن سعود بحجة عدم رغبته في التورط في نزاع عسكري مع الامام يحيى وانشغاله في ترتيب اوضاع الحجاز بالرغم من توقيع معاهدة جدة في كانون الاول ١٩٢٥ وتسليمها إلى آل سعود[١٨] .

وجد الادريسي ثانياً وفد على ابن سعود في أيار ١٩٢٦ برئاسة على الميرغني لطلب المساعدة ضد اليمن ولكنه كرر ذات الموقف السابق وامتنع عن تقديم العون للادراسة ورغبته في الابقاء على صداقة الامام يحيى وتجنب الدخول في مواجهة معه وفي تشرين الأول ١٩٢٦ وصل إلى عسير السيد احمد الشريف السنوسي قادماً من المغرب الاقصى لزيارة المنطقة ، فاقترح على الادريسي التحالف مع ابن سعود لمواجهة الامام يحيى ، وابدى رغبته في الوساطة بهذا الشأن ، وذهب إلى الحجاز فقابل ابن سعود وعرض عليه طلب الادرؤيسي في طلب التحالف حيث وافق أخيراً في أطار صيغة معاهدة مكة التي وقعت بين الطرفين في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٦[١٩] .

فتقدم ابن سعود إلى عسير من خلال قوات سعودية أرسلها للدفاع عن الادارسة وصب الحسن الإدريسي حاكماً على عسير وابقي الشؤون الخارجية في يديه ، وتعهد بدعمهم لتوحيد الجبهة الداخلية للإمارة باتجاه أية تهديدات داخلية وخارجية تتعرض لها .

واستمرت الأوضاع هكذا حتى عام ١٩٣٠ عندما أعلن الحسن الإدريسي الثورة ضد الحكم السعودي في عسير فقام ابن سعود بإرسال قوة عسكرية لمهاجمتهم ، وتمكن الإدريسي من الهرب إلى صنعاء واحتمى بالإمام يحيى[٢٠] وأرسل برقية إلى ابن سعود جاء فيها :

((كتب جلالتكم وصلت برفقة العبدلي وتذاكرنا ومع وفدكم وتقرر بموافقتنا اسناد ادارة البلاد وماليتها إلى عهد جلالتكم [٢١] .

وهكذا ادخلت مقاطعة عسير في الحكم المباشر لآل سعود واستحوذوا على الامارة والحقوها بما سميت فيها من بعد بالمملكة العربية السعودية في ايلول ١٩٣٢ .

## معاهدة مكة : الصيغة .. التحليل .. النتائج :

تضمنت معاهدة مكة في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٦ أحد عشر بنداً يخص القضايا الداخلية والخارجية لادارة عسير تحت حكم الادارسة ، وللنظر في ماهية هذه البنود والاثار المترتبة على عقد المعاهدة تعرض نصها الكامل :

الحمد لله وحده .. بين ملك الحجاز وسلطان نجد ملحقاتها وبين الأمام الحسن بن علي الإدريسي رغبة في توحيد الكلمة .. ولحفاظ كيان البلاد العربية وتقوية للرابطة العربية بين أمراء جزيرة العرب ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود وصاحب السيادة أمام عسير السيد الحسن بن علي الإدريسي على عقد المعاهدة الآتية :

**المادة الأولى**

يعترف سيادة الامام الحسن بن علي الإدريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر ١٣٣٩ للهجرة المنعقدة بين سلطان نجد وبين الامام محمد بن علي الادريسي والتي كانت خاضعة لذلك التاريخ وهي تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاته بموجب هذه المعاهجة .

**المادة الثانية**

لا يجوز لامام عسير أن يدخل في مفاوضات مع أي حكومة وكذا لا يجوز ان يمنح أي امتياز اقتصادي إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

**المادة الثالثة**

لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب أو أبرام الصلح إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

**المادة الرابعة**

لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضي عسير المبينة في المادة الأولى .

**المادة الخامسة**

يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شؤون عشائرها من نصب وعزل ذلك من الشؤون الداخلية فهية حقوق امام عسير على ان تكون الأحكام وفق الشرع والعدل وكما هي عليه في الحكومتين .

**المادة السابعة**

يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بدفع كل تعدي خارجي أو داخلي يقع على أراضي عسير المبينة بالمادة الأولى وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعي المصلحة .

**المادة الثامنة**

يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها .

**المادة التاسعة**

تكون هذه المعاهدة معمولاً بها بعد التصديق عليها من الطرفين السمايين .

**المادة العاشرة**

وقعت هذه المعاهدة في اللغة العربية بصورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين .

**المادة الحادية عشر**

وقعت هذه المعاهدة في تاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٣٤٥ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٢٦ [٢٢] .

عند النظر في هذه المعاهدة نرى أنها قسمت عسير إلى نصفين ، الأول شمالي تحت الاحتلال السعودي والثاني جنوبي تحت السلطة الادريسية ، ثم ان المعاهدة قيدت حرية الإدريسي في ادارة الشؤون الداخلية واقامة العلاقات الخارجية في السلم والحرب ومنعته في الدخول في علاقات خارجية مع أية قوى أجنبية دون موافقة آل سعود وبذلك كبلت المعاهدة الإدريسي بقيود ثقيلة شعر بوطئتها بعد حين فانتفض يطلب حرية قراره السياسي وأحقية أسرته في حكم الامارة دون تدخل أي طرف كان .

أذا حاولنا النظر في صيغة المعاهدة تظهر كأنها : معاهدة دفاع مشترك بالمفهوم الحديث، إذ يتعد فيها ابن سعود بالدفاع عن أمارة الادراسة ضد أي عدوان خارجي ويقصد بذلك تهديدات الامام يحيى بضم عسير إلى أراضيه .

وأكدت التطورات السياسية بعد عقد المعاهدة أنها جاءت بضغط الظروف التي إحاطة بالادارسة وحتمت عليهم الاحتماء بقوة محلية تستطيع ردع التجاوزات اليمنية حتى وأن كان لفترة قصيرة للحفاظ على الأمارة من الانهيار [٢٣].

مما يجلب الانتباه بشأن هذه المعاهدة أن عدد من المؤرخين والكتاب العرب والغربيين وصفوها بمعاهد حماية أو "protectorate" إذ جعلت الادارسة تحت حماية آل سعود وفق صيغة المعاهدة ، وإذا تمعنا في بنودها نرى عدم ذكر مصطلح الحماية أصلاً في حين أشار هؤلاء

الكتاب إلى أنها تصنف على غرار معاهدات الحماية التي عقدتها بريطانيا مع مشيخات الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، فأضفوا صيغة الحماية على السعوديين في أدارة منطقة عسير وأشار المؤرخ الانكليزي سيفلي ليشارد إلى اعتراف الحكومة البريطانية نفسها بالحماية السعودية حينما صادقت على المعاهدة في كانون الثاني ١٩٢٧ ونقل ذلك بقوله [٢٤] " The asir become a Saudi protctorato"

أن مناقشة هذه المسألة تستدعي التوقف امام جوهر القانون الدولي العام لتبيان ماهية اصطلاح الحماية والتعرف على إمكان تطبيقه على هذه المعاهدة أم لا.

فمصطلح الحماية في القانون الدولي ينص على :

((أن الدول المحمية هي التي تضع نفسها أو رغماً عنها تحت وصاية دولة أخرى أقوى منها في ضوء اتفاق بين الدولتين ذات السيادة في الأسرة الدولية للدفاع والحماية في مقابل الاشتراك في ادارة الشؤون الخارجية في ضوء معاهدة تبرم بين الدولتين[٢٥] أما في المجتمعات القبيلة فيضع زعيم القبيلة تحت حماية دولة ذات سيادة وهيمنة على المنطقة التي يفطنها لتنفيذ الامر الواقع للحماية)) .

وللتعرف على مدى أشكال المشيخات أو الامارات القائمة انتذاك لشروط الدولة بالاصطلاح الحديث فأن الدولة "State" في القانون الدولي لها معايير ومرتكزات ثابتة تتمثل فيما يأتي :

الدولة هي التي لها سيادة تامة تتحكم في أدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون رقابة من أحد ، ومستقلة بشكل كامل بتصريف أمورها الخاصة ومطلقة الإدارة في ذلك [٢٦] .

وعلى أساس هذين المصطلحين نستطيع وصف الحماية بأنها ناقصة المفهوم في ضوء القانون الدولي كتطبيق لمعاهدة مكة ١٩٢٦ وذلك لسببين هما :

١- أن المملكة الحجازية – النجدية وملحقاتها تحت حماية بريطانيا المهيمنة على المنطقة ونصت على ذلك معاهدة دارين – العقير ١٩١٥ بين الطرفين واشار صراحة في أحد بنودها إلى حماية بريطانيا لسلطنة نجد وملحقاتها من أي اعتداء خارجي تتعرض له فكيف يمكن لها أن تحمي أمارة أخرى وهي تحتمي بالأصل بالحكومة البريطانية فضلاً عن عدم توفر مقومات السيادة الفعلية للملكة الحجازية والنجدية لكونها تخضع في لإدارة شؤونها الخارجية والداخلية لرقابة دولة أخرى بريطانية ولا تتمتع باستقلال في تصريف أمورها أيضاً .

٢- أن مفهوم الدول غير قائم في المجتمعات القبلية في شبه الجزيرة العربية حينذاك فلا تتعدى السلطة كونها سيادة قبلية للشيخ أو لمجلس القبيلة على السكان القبليين ، فلم تكن للمجتمعات القبيلة أجهزة أو مؤسسات رسمية حكومية ، الدولة السعودية بالمفهوم الحديث لم تظهر إلا بعد انتهاء الحرب المحلية التي خاضها ابن سعود مع منافسيه حين سميت بالمملكة العربية السعودية ، وأسس لها جهاز لوزارة الخارجية بالاستعانة بالشخصيات الخبيرة من العراق ومصر وسوريا ولبنان ، فانتقل مفهوم الدولة والسيادة والسلطة إلا النظام القبلي – المشيخي إلا النظام السياسي الحديث ذو السلطة والمؤسسات الواحدة [٢٧] .

وقد احدثت معاهدة مكة تغييرات في الخارطة الكلية نظراً للتنافس المحتدم على ساحل البحر الاحمر ورغبة الاطراف المتنافسة بالاستحواذ على عسير .

فاندلعت مواجهة بين ابن اسعود والامام يحيى بعد ازالة حاجز عسير بينهما وشجعت الأول على مواجهة الثاني بجرأة واسفرت عن اشتباكات عسكرية لسنوات عدة ، وحفزته على مواصلة السياسة التوسعية التي انتهجها منذ عام ١٩٠٢ في المنطقة واصبح يتطلع باتجاه امارات ومشيخات الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية .

لم يعترف الامام يحيى بالمعاهدة واستحواذ ابن اسعود على عسير فازدادت الخلافات السعودية – اليمنية عمقاً وتعقيداً في العقود اللاحقة من القرن العشرين[٢٨] .

وقد شكلت المعاهدة تهديداً بريطانياً – سعودياً في الساحل الشرقي الجنوبي للبحر الاحمر وقلصت من تطلعاتهم نحو شمال اليمن ولاسيما في الحجاز[٢٩] وانعكس ذلك على تأزم العلاقات البريطانية – الايطالية ، فأيدت وزارة البحرية البريطانية ضم جزر فرسان وخليج قمران إلى السلطة السعودية وإبعاد الأطماع الايطالية في حين وجدت الحكومة الايطالية أضعافاً لنفوذها في البحر الأحمر ، وتعزيزاً للمصالح والامتيازات البريطانية فيه خشيت من فقدان نفوذها التقليدي في هذه المنطقة بالشرق الأوسط [٣٠] .

واشار المؤرخ ستيفن لونكريك في معاهدة مكة استكمل بن اسعود توقيعاته لشبه الجزيرة العربية التي بدأها مطلع القرن الحالي وأصبحت حدود مملكته التي تمتد بعد ضم عسير على مساحة ٥/٤ من شبه الجزيرة العربية وتصل شمالاً إلى الكويت وشرق الأردن وجنوباً على اليمن وعمان ، وشرقاً إلى البحرين وقطر وإمارات ساحل عمان وتطل على مسافة ٣٠٠ ميل ساحل الغربي للخليج العربي ، ومسافة ١٠٠ ميل على الساحل الغربي للخليج العربي ومسافة ١٠٠ ميل على الساحل الشرقي للبحر الاحمر [٣١] .

وأدت المعاهدة إلى تغيير ابن سعود لتسمية دولته من سلطنة نجد ومملكة الحجتاز وملحقاتها على المملكة النجدية الحجازية وملحقاتها في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٤ واصبح يلقب ملك الحجاز ونجد وملحقاتها [٣٢] .

## معاهدة مكة والتصعيد الإقليمي :

### ١- الصراع السعودي – اليمني :

كان متوقعاً تأزم العلاقات السعودية – اليمنية بعد عقد المعاهدة لاسيما ان الامام يحيى كان يحلم باستعادة عسير وتوحيد اجزاء بلاده ورسم سياسته على اساس امتداد حدوده باتجاه الحجاز شمالاً وضم عسير إليه ، الا ان التحالف الادريسي مع ابن سعود في المعاهدة المعقودة بينهما حقق سياسة لاما حيى وحرمانه من منفذ بحري متميز [٣٣].

وظل الأمام يحيى ينتهج سياسة غير طيبة تجاه الادارسة ونقل ذلك أمين الريحاني على لسان الإمام يحيى بقوله :

" الإدريسي حليف الانكليز وعدونا يأخذ منه المال والسلاح ويحاربنا به وهو بيننا وبين الحجاز المانع الحاجز [٣٤] "

وبعد عقد المعاهدة بين الإدريسي وابن يعود لم يستحسن الأمام يحيى ذلك الا انه وجد ظروف داخلية وخارجية صعبة ، فرغبته في عقد معاهدة مع بريطانيا وتصاعد ثورة الزرانيق[*] في اليمن ، والجماعة في محمية عدن [٣٥] فأبدى سياسة ضبط النفس وتوقف عن مهاجمة أراضي عسير في حين توقعت الأطراف المعنية حدوث مواجهة سعودية – يمنية وحاول الأمام يحيى السيطرة على اتهامه في محاولة لجس نبض ابن سعود فأرسل الأخير وفدا إلى صنعاء لتثبيت الحدود وتوطيد العلاقات مع اليمن وحمل الوفد الهدايا للأمام اليمني التعبير عن حين نواياه[٣٦] .

وضم الوفد السعودي سعيد بن مشرط وعبد الوهاب بن محمد ملحة وتركي بن محمد بن ماضي ، وشكل اليمن وفدا ضم عبد الله الوزير واحمد هاشم ومحمد حيدر النعيمي وتناولت المحادثات النقاط الآتية :

١- مقاومة النفوذ الأجنبي في المنطقة .
٢- تنظيم العلاقات السياسية للتعامل الدولي بين الطرفين .
٣- أبقاء عسير على وضعها الحالي تحت سلطة ابن سعود .

٤- عقد معاهدة الدفاع وأمن المشترك بينهما وتنظيم العلاقات مع الجهات الدولية الأخرى (٣٧).

وابلغ الأمام يحيى الوفد رغبته في استعادة عسير وضمها إلى أراضيه ، وعدم اعترافه الصريح باستحواذ ابن اسعود عليها ، إلا أن الوفد فضل في مهمته، بالرغم من ابن سعود كرر المحاولة وارسل وفداً ضم محمد بن وليم وتركي بن ماضي وآخرون للتوصل إلى اتفاق مع الامام يحيى ، وتثبيت الحدود في عسير ونجران وأبها ، وترأس الوفد اليمني القاضي الشيخ احمد العرشي ، إلا أن الفريقين لم يتوصلا إلى اتفاق يذكر ، واعرب الامام يحيى عن رغبته بارسال وقد يمنا مكة المكرمة قريباً (٣٨) .

وبالفعل وصل الوفد إلى مكة وضم قاسم بن حسين ومحمد بن زياد وعبد الله بن علي مناع والشيخ فخري وضلت المحادثات حتى أيار ١٩٢٨ وعاد الوفد إلى بلاده دون نتيجة واستمرت بينهما المباحثات لسنتين اللاحقتين غير مستمرة(٣٩).

وفي عام ١٩٣٠ أعلن الحسن الادريسي الثورة على الحكم السعودي في عسير ودعم الامام يحيى الادارسة ، واستقبل الحسن في بلاده بعد هزيمته أمام ابن سعود وسانده بقوة عسكرية لطرد السعوديين من عسير ، ودارت معارك عنيفة قاد فيها فيصل بن عبدج العزيز مجموع القوة السعودية واستطاع عام ١٩٣٣ احتلالها، وجرت وساطات عربية قام بها شكري القوتلي وامين الحسيني ومحمد علوية للصلح بينهما ، ولكن ابن سعود استطاع ضم الحدود الشمالية الغربية إلى الجنوب واجبر الامام يحيى على الاعتراف بالأمر الواقع ، وعقدت معاهدة الطائف في ٣٠أيار عام ١٩٣٤ فأصبحت عسير مقاطعة سعودية لمدة ٣٠ عاماً(٤٠).

## ٢- التنافس البريطاني – الايطالي :

رأت بريطانيا في منطقة الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية قاعدة حربية / تجارية / بحرية لها أهمية إستراتيجية في السياسة البريطانية في الهند ، إذ توصل قارة أوربا بمستعمر الهند البريطانية عبر طريق رأس الرجاء الصالح بالمرور بالبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي ، وتستطيع من خلال السيطرة على الأخير أن تحكم قبضتها على طريق السويس – بومباي وتمركز في شرق افريقيا وزنجار ، والتوسع في الصومال وشبه الجزيرة العربية ، وانتهجت الحكومة البريطانية أيضاً سياسة عدم التدخل في الأمور الداخلية في المحميات أو الامارات في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وفضلت اتباع ادارة غير مباشرة تحكمها معاهدات ثنائية وابية عقدتها

مع زعماء هذه الامارة ، أشرت طبيعة الحماية البريطانية واسس ادارة العلاقات الخارجية لها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار تأمين محمية عدن من أي منافس أجنبية [٤١] .

إلا أن هذه السياسة واجهت تصلباً يمنياً من الامام يحيى الذي عد نفسه وريثاً شرعياً للدولة العثمانية في هذه المنطقة ، فسعى إلى ضم عسير وعدن إلى سلطته بأسم "يمن الكبرى" ثم التوسع في المناطق المجاورة لها ، ورغب بالتفاهم مع بريطانيا لتحقيق هذه الأهداف بموجب اتفاق رسمي بينهما ، في الوقت الذي رأت بريطانيا بالامام يحيى الرجل الثاني في المنطقة بعد أبن سعود لما يتمتع به من نفوذ سياسية – ديني ، وصلابة في تنفيذ طموحاته في عسير وعدن وجزر فرسان وقمران ، وأقرت أن الإدريسي غير قادر على مقاومته في ظل الدعم الايطالي لليمن من قاعدة اريتريا ، فخشيت من الأطماع الطليان في هذه المنطقة بالتحالف مع اليمنيين مما دهاه إلى إعلان رسمي حذرة به جميع الدول الأجنبية من محاولة التسلل إلى القاعدتين البحريتين البريطانيتين لكي تضمن أبعاد النفوذ الايطالي اليماني عنهما [٤٢] .

وكانت مصالح بريطانيا في هذه المنطقة كما أوضحها الكابتن جاك هوب "H. Jacob" المعاون الأول لحكومة عدن البريطانية تتمثل بالدعم البريطاني في عدن . وترك الداخل في ظل التنافس الزعماء العرب . بعد أن اتخذت بريطانيا قراراً ثابتاً في بحتمية زوال الإمارة الادريسية . والتفكير بمعالجة الوضع الجديد بعد معاهدة مكة والمواجهة السعودية – اليمنية ، ورفضت إزالة المستعمرات البريطانية طلب الامام يحيى بانسحاب بريطانيا من محيمة عدن ، أكدت على عدم الدخول على عدم الدخول في معاهدة سياسية معه [٤٣] .

وهكذا كانت السياسة البريطانية تجاه أزمة عسير تبنى على أساس إفساح المجال ابن سعود لضمان الأمن والسلام في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية، فحينما كتب ابن سعود إلى القنصلية البريطانية في جدة في حزيران عام ١٩٢٦ ليبلغها دعوة الزعيم الإدريسي له لنجدته ضد الأمام يحيى ، وتثبيت الأمن والسلام وطلب موافقتها على ضم عسير إلى أراضيه تحت الرعاية البريطانية[٤٤].

فنظرة الأخيرة إلى النجاحات التي حققها منذ دخوله على الرياض عام ١٩٠٢ وإلى عام ١٩١٣ ، وحائل عام ١٩٢١ ، والحجاز عام ١٩٢٥ وبات يهدد حدود العراق وشرق الأردن حتى تم الاتفاق معهما في معاهدتي بحرة وحداء عام ١٩٢٥ ، وبأنه شخصية يمكن ان تحفظ لها الأمن والسلام البريطانيين [٤٥] .

وفي تلك الأثناء أعلن عن توقيع معاهدة ايطالية – يمنية في أيلول عام ١٩٢٦ لمدة عشر سنوات للتحالف والصداقة في منطقة البحر الأمر ، وأبعاد النفوذ البريطاني هناك ، واشارت المعاهدة إلى عائديه عسير لليمن وعدم الاعتراف بأية محاولة للضمها من لدن آل سعود [٤٦] .

فكان فعل الصحافة البريطانية عنيفاً على حكومته فصحيفة (Near East) حملت الحكومة البريطانية مسئولية التقارب الايطالي – اليمني ، وعدم الاهتمام بتطور شخصية الحاكم اليمني في المنطقة ، وعدم اعتراف بريطانيا به بالرغم من تسميته ملكاً على اليمن من لدن الطليان ، إلا أن الساسة الانكليز قالوا ان المعاهدة صيغة للصادقة الثنائية لا تلحق أدنى ضرر بالمصالح الإستراتيجية البريطانية هناك[٤٧] .

أما الحكومة الايطالية فرأت في منطقة جنوب البحر الأحمر أهمية إستراتيجية وحيوية لاسيما في فؤسان وقمران ، وحماية نفوذها في اريتريا ، والتصدي للتوسع البريطاني على حساب حليفتها اليمن [٤٨] .

والغريب في الأمر حينما عقدة معاهدة مكة فأن الطرفان الايطالي والبريطاني يعقدان اجتماعاً في روما لبحث تسوية الأوضاع في البحر الأحمر ، فوصلت أنباء عقد المعاهدة إلا اجتماع فهرع وزير الخارجية الايطالي حاملاً برقية بهذا الشأن إلى حكومته الذي فوجئ بالخبر وعند ذلك "كارثة حقيقية لبلاده ، وأصابت القلق على مصالح بلاده في البحر الأحمر ، ولكن رئيس الوفد البريطاني حاول تهدئة الموقف ولم يبدي اعترافه الصريح بالمعاهدة ، وأن سياسة حكومته عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية ، وأن المعاهدة شأن بين بلدين عربيين[٤٩] .

وفي حقيقة الأمر فأن الأوساط البريطانية ولاسيما وزارتي الخارجية والمستعمرات وافقتا على دعم ابن سعود لكي يكون القوى الوحيدة في المنطقة لمواجهة الإمام يحيى ، الذي يصرح بالجماعة في عسير وعدن ، وأكدت على ضرورة تعاون القوى البحرية وسلاح الجو الملكي البريطاني مع ابن سعود لمقاومة القوى الأوربية الأخرى من فرنسا وايطاليا ، وأن مصالح بريطانيا تكمن في فرسان وقمران فضلاً عن عدن [٥٠] .

وحاولت بريطانيا امتصاص زخم الإمام يحيى وإيجاد توازن قوى مع ايطاليا في اليمن حينما أرسلت الكابتن جيلبرت كلايتون (Jrlbert F.Clayton) إلى صنعاء في كانون الثاني ١٩٢٧ ودارة مفاوضات مفردة بين الطرفين أكد الأمام يحيى على جلاء ابن سعود من عسير وتعهده بضمان بحرية الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومنحه سيادة على عدن وعسير واعتراف

بريطانيا بذلك ولكن كلايتون رفض ذلك ، فاستخدم الامام يحيى ورقة الضغط العسكري ودعا سلاح الجو البريطاني الملكي للقيام بنشاطات جوية فوق الأراضي اليمنية [٥١] .

وفي ١١ آب ١٩٢٧ أبلغ القنصل البريطاني في جادة بيرد / حكومته في لندن ،أن مدير الشؤون الخارجية السعودي الدكتور عبد الله الدملوجي بعث أليه رسالة ابن اسعود إلى ملك بريطانيا التي اشارت إلى تزايد مخاوفه من النفوذ الايطالي في اليمن لاسيما بعد شحن الطليان الأسلحة والذخائر إلى الأمام يحيى ، واستفسر ابن اسعود عن مدى معرفة حكومة لندن بذلك ، فأجاب كلايتون نيابة عن حكومته وكان في المنطقة آنذاك أن حكومته على دراية كاملة بالتحركات الايطالية على الساحة اليمنية ، وشدد ابن سعود على توراد معلومات عن أن الامام يحيى بات مهيئاً بالقيام بعمل عسكري بدعم من الطليان عن عسير أو الحجاز [٥٢] . مما يشير إلى محاولة ابن سعود إلايماء لبريطانيا أنه يواجه جبهة يمنية – ايطالية مشتركة ضد النفوذ السعودي – البريطاني في البحر الأحمر من أجل كسب عطفها والحصول على المزيد من الدعم العسكري والمالي .

وارسل ابن سعود على القاهر مستشاره السياسي الشيخ حافظ وهبة ، فالتقى بالمندوب السامي البريطاني السير اللورد اللويد (Lerd Lioyd) وتم التطرق إلى موقف الايطالي من الاعتراف بابن سعود ، وأبدى المندوب السعودي رغبته في التوصل إلى اتفاق مع الامام يحيى ودعا بريطانيا إلى اتخاذ موقف حازم من التحركات وإيقاف تحريضهم ضد الامام ابن سعود[٥٣].

فقامت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ آب ١٩٢٧ ابلاغ السفير الايطالي للحضور إلى مقرها في لندن ونقلت غليه مخاوف ابن سعود من تصرفات الامام يحيى في اليمن وانها لا تستطيع التمسك بسياسة ضبط النفس ، وتسألت عن مدى استطاعة الحكومة الايطالية من كبح جماح الامام يحيى وتجنيب المنطقة نشوب ازمة سعودية – ايطالية ، واضافت أنها لا تعلم بنية ابن سعود للقيام بأية عمل لكونه لا يمتلك الامكانات المادية والعسكرية اللازمة لذلك بسبب استنزاف قواه في حربه الاخير مع الهاشميين في الحجاز ، واشارت إلى تحذيرها أياه من مغبة الاقدام على مجازفة عسكرية ضد اليمن [٥٤] .

زحازل ابن سعود التلويح بالورقة السوفيتية في وجه الحكومة البريطانية ، فكتب إلى الاخير عن تلقيه عن عروض سوفيتيه في مجالي النفط والتجارة ، إلا أنه رفضها لعلاقته معها وعدم رغبته بعلاقات مع قوى أخرى سوى بريطانيا [٥٥].

وجاءت الأحداث المتعاقبة لتفضي إلى عقد معاهدة جديدة آل سعود وبريطانيا في جدة في ٢٠ أيار ١٩٢٧ اعترفت بريطانيا بأن سعود ملطكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها بما فيها مقاطعة عسير ، وأكدت مجدداً دعمها وحمايتها للعرش السعودي عن أية تهديدات إقليمية أو دولية يتعرض لها (٥٦) .

أما فيما يخص بالجانب الايطالي فأرسلت حكومة لندت جيلبرت كلايتون للتفاوض مع الخارجية الايطالية وتنسيق الموقف في منطقة جنوب البحر الأحمر لاسيما بعد التطورات الاخير ، وتوقيع معاهدة جدة ١٩٢٧ مع ابن سعود واعترافها الصريح بضمه عسير على أراضيه ، ودعمه ضد أية قوى أجنبية وتقرر الاعتراف بالوجود الايطالي والسعودي في عسير وأبعاد التهديد اليمني عنه (٥٧) ، وصادقت لندن معاهدة مكة وسوغت ذلك لكونه الحاكمين المتعاقدين هما حليفها وتم التوصل إلى اتفاق ايطالي – بريطاني لتثبيت النفوذ البريطاني في فرسان وقمكران وعدن ، وأكد على تعاونهما المشترك للحيلولة دون تهديد أية قوى أوربية أخرى لمناطق نفوذهما في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية (٥٨) .

تم التوصل في ٢٥ آذار / إلى معاهدة بريطانية يمنية زولمدة أربعون عاماً أكدت على الصداقة والسلام ، واعترفت بريطانيا باستقلال اليمن وتأجيل مسألة تثبيت المنطقة في المنطقة في الوقت الراهن (٥٩) .

وعلى الرغم من الاستقلال المؤقت الذي شهدته المنطقة بعد سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات بين الأطراف المعنية فشان حالة التأزم ظلت قائمة في جنوب البحر الأحمر وانعكست على مسير العلاقات السعودية – السيمنية التي شهدت هدوء نسبياً بعد عقدها معاهدة الطائف عام ١٩٣٤ للاخوة والصداقة العربية الإسلامية ، إلا أن الأوضاع ظلت مشوبة بالتوتر تعصف بها رياح المتغيرات الدولية والإقليمية (٦٠) .

**الخاتمة:**

أثبتت الوقائع التاريخية بعد الحرب العالمية الأولى أن بريطانيا المهيمنة على الشرق الأوسط ، زرعت بذور الفرقة والشقاق بين زعامات العربية ولاسيما في منطقة شبه الجزيرة العربية ، وعملت على تسخير ادارتها الاستعمارية لخدمة مستعمرة الهن البريطانية وتأمين طرق المواصلات سالكة تجاهها عبر القنوات المائية عبر قناة السويس – البحر الأحمر – المحيط الهندي – الخليج العربي ، وسعت لربط الزعامات المشيخية بعلاقات تعهخية تحت مسمية "الحماية" فحولتها من مشيخات إلى محميات صغيرة تحكم بقرارها السياسي .

وكان عقد معاهدة عام ١٩٢٦ في سلسلة معاهدات الحماية البريطانية على زعامات المنطقة ، ولكن هذه بشكل غير مباشر من خلال ابن سعود في عسير أذا وجدت منه خير حليف يمكن أن يحقق لها أهدافها ويحقق لها مصالحها الإستراتيجية في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية ، وأكدت ذلك سماحها له بالقضاء على خصومها الواحد بعد الأخر للفترة بين (١٩٠٢– ١٩٢٧) وقامت مملكته في المنطقة .

وقد عززت معاهدة مكة الخلافات السعودية – اليمنية مقابلاً المحافظة على الامتيازات البريطانية فلم تكن المعاهدة صيغة (الحماية) كما ظن عدد من المؤرخين والكتاب البارزين ، سيطرة السعودية على عسير في ظل الظروف المحلية والخارجية لليمن .

وقد ترتب على المعاهدة نتائج عديدة تمثلت بالتنافس البريطاني الايطالي على الساحل الجنوب الغربي للبحر الأحمر ، لاسيما عسير ونجران والصراع السعودي اليمني على الحدود السياسية ، التي ابتلى بها العرب في القرن العشرين وظلت دون حلول نهاية حتى الوقت الحاضر .

## هوامش البحث ومصادره :

(١) محمد أزر السماك، الوزن الجيونتيكي للبحر الأحمر، سلسلة رسائل جغرافية (١٣) ، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٩، ص١–١٤.

(2) See Alao: Asir, The Encyclopaodia OF Ialam, New edition, Vol. 1. 19th , P. 707; Asir, Handboo; of Arabin, Admiralty war Stafe, Vol, I, 1816, P.

(٣) عبد الله بن علي بن مسفر، السراج المنير في سيرة أمراء عسير، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٨، ص١١–١٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٣–١٥ .

(٥) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٣، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٦، ص٣٧–٤٠ .

(٦) سيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨–١٦٣٥، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص١٦٥–٢٢٠ .

(٧) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦–١٩١٦، ط١، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص٣٩٧ .

H. ST. J. B. PH. LBY, Arabia of the Uahhabis (London: Frank cass, 1977), P. 44-89 .

* الأدارسة: أسرة عربية تعود إلى مؤسسها إدريس بن رعد الكامل بن الحسن المثنى رحلت من المغرب الأقصى في عام ٦٣٣م بزعامة أحمد بن إدريس واستقرت في مكة لتأدية فريضة الحج ثم غادرت إلى مصر، وجاء إلى هناك السيد علي السنوسي فأخذ عنه أحمد مبادئ السنوسية وعرف بالورع والزهد وظل في الحجاز

وتخرج على يديه طلبة العالم، وتوفي في حبيا عن عمر يناهز ثمانون عاماً ودفن هناك وصار له مزاراً، فسميت الأسرة على اسم وتعاقب أحفاده على حكم الأسرة السيد محمد علي والسيد علي ابن محمد والسيد الحسن الإدريسي للفترة بين (١٨٧٦-١٩٣٠) للتفاصيل انظر: وهبة ، المصدر السابق، ص٤٥ .

(٨) سالم، المصدر السابق ، ص٢٢٥-٢٢٦ .

(٩) سمية أمين ياسين، تكوين المملكة العربية السعودية ١٩١٨-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، قسم التاريخ ، ١٩٨٨ ، ص٣٥-٥٢ .

(١٠) أمين الريحاني، نجد وملحقاته، سيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل ، الرياض، ١٩٨١، ص٣٠٠.

(١١) للتفاصيل انظر عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية- السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٩٥، ص١٧ .

(١٢) محمد بن أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، ج٢، د٢، مراجعة وإشراف حمد الجاسر، الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٨٢، ص٧٣٦-٧٤٣ .

(١٣) فتوح عبد الحسن الخترش، تاريخ العلاقات السعودية- اليمنية ١٩٢٦-١٩٧٤، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣، ص٤٤-٤٦ .

(١٤) أديك ماكرو، اليمن والمغرب ١٩٥٧-١٩٦٢، تعريب وتعليق حسين عبد الله العمري، صنعاء، الدار العربية للنشر، د. ت، ص١١٤.

(١٥) مجلة المقطم القاهرية، العدد ١١٠٠٤ ، ١٤ أيار ١٩٢٥ .

(١٦) حاول الريحاني أن يصور للإمام يحيى إن إمارة الأدارسة بمثابة الدولة المانعة أو الحاجزة Buffer Stute في المفهوم الدولي الحديث التي تحول بين ابن سعود في الحجاز والإمامية في اليمن. ينظر: صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠، ص٥٩٢-٥٩٣ .

(١٧) سيد مصطفى سالم، تدوين اليمن الحديث، والإمام يحيى ١٩٠٤-١٩٤٨، ج١، القاهرة، مكتبة سعد رأفت، ١٩٧٧، ص٢٦٩-٢٧٠؛ الخترش، المصدر السابق، ص٨٨-٨٩ .

(١٨) صباح مهدي رميض الأموي، إمارة عسير ١٨٧٦ – ١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص١٥١-١٦٠ .

(١٩) يظهر بأن السبب الحقيقي في عدم تلبية ابن سعود رغبة الأدارسة بمساندتهم يعود إلى عاملين هما:

أ. لم تسمح له بريطانيا بشكل تام بالتدخل في أزمة عسير .

ب. خشيته من موقف العالم الإسلامي على جدة أواخر ١٩٢٥، فحاول عقد مؤتمر إسلامي في مكة لكسب تأييد ومساندة المسلمين لتوسيع دخوله الأماكن المقدسة قبلة أنظار المسلمين في العالم جميعاً. ينظر: العقيلي، المصدر السابق ، ص٧٥٦-٧٦٠ .

(٢٠) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية ١١٠٨-١٣٠٧ هـ، ج١، الرياض ، دائرة الملك عبد العزيز، د. ت، ص٢١٥ .

(٢١) ابن مسفر ، المصدر السابق، ص١١٦ .

(٢٢) عن نص معاهدة مكة راجع: العقيلي، المصدر السابق، ج٢، ص٧٦١-٧٦٢؛ ابن مسفر، المصدر السابق، ص١٢٠-١٢٢ .

(٢٣) أحمد طربين، عبد العزيز آل سعود منشي دولة وباعث نهضة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٦ ، ص١٩٢. من المؤرخين والكتاب الذين اطلقوا تسمية الحماية على معاهدة مكة ، أمين سعيد وأمين الريحاني وحافظ وهبة وفؤاد حمزة وصلاح الدين المختار وجون فيلبي وسيد مصطفى سالم ومصطفى النجار وفتوح الخترش وبيلفي لشيرلي، ومحمد جلاك كمشك .

(24) Cilve, A Lcatherdale, British Policy touards Saudi, Arabia, 1925-1932, Unpubudliahed Pj, D Thesis (University of Aberdean, 1984), P. 236 .

(٢٥) أنظر: محمود سامي جنينه، القانون الدولي العام، ط٢، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٨، ص١٣٠ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص١١٤-١١٧ .

(٢٧) عبد الفتاح حسن أبو علية، دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث، المجلة التاريخية المصرية، مج٢١، القاهرة، المجلة التاريخية المصرية، ١٩٧٤، ص١٣٩ .

(٢٨) فؤاد حمزة، في بلاد عسير، ط٢، الرياض، المكتبة الأهلية، ١٩٦٨، ص١٠-١١.

(٢٩) الخترش، المصدر السابق، ص٩٤ .

(30) Leatherdala. Op. Cit, P. 238.

(31) Stephen. H. Lngrigg, The Middle East, Asocial, Geography, (London: Oxfoed Press, 1963), P. 154 .

(32) David Howarth, The Desert King, alife of Ibn S and (London: Collins clear, (1964), P. 150.

(٣٣) سالم، المصدر السابق ، ص٢١٢ .

(٣٤) أنظر أمين الريحاني، ملوك العرب، الأعمال الكاملة، تقديم وتحقيق أمين البرت، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص٣٢١ .

(*) الزرانيق: قبيلة عربية سكنت تهامة بين الخديدة وزبير ، تميزت بالقوة والبأس وزعيمها أحمد الفكيني، دعمت بريطانيا للثورة على الإمام يحيى وساندته بطائراتها الحربية، وألقت القنابل على الجيش اليمني الذي تصدى له: أنظر محمود الشرقاوي، جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو القاهرية، ١٩٥٩، ص١٩ .

(٣٥) سالم ، تكوين اليمن ، ص٣٣٤ .

(٣٦) مجلة السياسة الأسبوعية القاهرية، ج٢، ع٦١، ٢ تموز ١٩٢٧ .

(٣٧) أمين سعيد، اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، ط١، القاهرة، دار إحياء المكتب العربي، ١٩٥٩، ص٨٠.

(٣٨) مجلة الشرق الأدنى القاهرية، ج٢، ع٨، تموز ١٩٢٧.

(٣٩) للمزيد عن مدير المفاوضات اليمنية- السعودية راجع: المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، بيان العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى معيد الدين، مكة المكرمة، مطبعة أم القرى، ١٩٣٤، ص٣-١٢ .

(40) Fred Haliady, Arabia Whithout Sultans, (London Penguin Book, 1975), P. 95 .

(٤١) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٩، ص٧٠-٧١ .

(٤٢) مصطفى النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص٥٧-٥٨.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص٥٨ .

(٤٤) الخترش، المصدر السابق، ص٩٣ .

(٤٥) النجار، المصدر السابق، ص٥٥ .

(٤٦) ماكرو، المصدر السابق، ص١١٧ .

(٤٧) نقلاً عن مجلة الفيحاء الدمشقية، س٤، ع١٥٤، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦.

(48) Leatherdale, Op. Cit, P. 232.

(٤٩) محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، مصدر الشرعية للنظام السعودي، ط٢٤، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٨٤، ص٤٠٣-٤٠٤ .

(50) Christine Moss Helms, Evolution of Political Identity in sauda Arabia Delineation of Anarion- State, 1901-1932, Unpublished Ph D. These is (Oxford: University of Oxford, 197, 1, PP. 140-144.

(٥١) سيتون وليمز، بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الانجليزية – العربية ١٩٢٠- ١٩٤٨، ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢، ص٢٠٤ .

(٥٢) كشك ، المصدر السابق، ص٤٠٧-٤٠٨ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ص٤٠٩ .

(٥٤) المصدر نفسه ، ص٤٠٩ .

(٥٥) المصدر نفسه ، ص٤١٠ ؛

See: Tom Litte, South Arabia, Area of Conflict (London: Pall man press, 1968).

(٥٦) أنظر يوميات كلايتون بعنوان :

Jilbert. F clayton, An Arabian Dary, (Los Angeles, University, of California Press, 1969) P. 292.

(57) Leathordale, Op. Cit, P. 233.

(58) Ibid, P. 240.

(59) Ibid, P. 242.

(60) Ibid, P. 244.